مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

النزعة العقلية في نحو البصرة

محمد عبد القادر الصديق علي – أيمن مصطفى طه سلطان – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة الوصفية النزعة العقلية في نحو البصرة، وترجع أهميتها إلى معرفة أسباب هذه النزعة ومعرفة عواملها التي جعلت من علماء البصرة علماء منطق وميزتهم عن علماء الكوفة، وتطرقت الدراسة إلى معرفة العلل النحوية ونظرية العامل لما لها من دور في إبراز تلك النزعة عند علماء البصرة، وتعرض الباحثان إلى استقراء المنهج العلمي الذي اتَّبعه علماء البصرة في تقعيدهم للقاعدة وكيفية جمع المادة اللغوية؛ لتوضيح النزعة العقلية من خلال ذلك. وأخيراً أسفرت هذه الدراسة عن أنَّ نحاة البصرة أدركوا في وقت مبكر أنَّ اللغة العربية علم عقلي يقوم على فكرتي الثوابت والمتغيرات، وأنَّ البصرة تميزت بالتزامها بالمقاييس المنطقية في استنباط الأحكام النحوية.

الكلمات المفتاحية: النزعة – البصرة – الأحكام النحوية

Abstract:

This descriptive study dealt with the mental tendency towards Basra, and its importance is due to knowing the reasons for this tendency and knowing its factors that made Basra scholars logic scholars and their advantage over the scholars of Kufa. And the researcher presented an extrapolation of the scientific method that the Basra scholars followed in establishing the rule and how to collect the linguistic material; To illustrate the mental tendency through it. Finally, this study revealed that the grammarians of Basra realized at an early stage that the Arabic language is a mental science based on the ideas of constants and variables, and that Basra was distinguished by its commitment to logical standards in deriving grammatical rulings.

key words: Tendency - Basra - Grammatical Provisions

المقدمة:

لا ريب أنَّ الأحكام النّحوية عند البصريين كان أساسها علمياً بحتاً، مثّله القياس النَّحوي ومذهبهم: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب،(ابن جني، 1999م) لذلك جاءت أحكامهم مطبوعة بطابع عقلي قائم على التحليل والتعليل .

إنَّ ظاهرة التعليل في النَّحو العربي ضاربة الجذور تعود إلى عهد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، فقد تداولها النُّحاة الذين جاؤوا بعده بمفهومها التعليمي البسيط الذي يراد منه معرفة كلام العرب بمعرفة المرفوع والمنصوب والمجرور منه لضبطه والاتساع به (السراج، 1988م).

واستمر الحال على هذا المنوال حتى نضجت العلة النَّحوية عند الخليل بن أحمد الفراهيدي، وكثرت واتسع نطاقها نتيجة لنضج الحركة العلمية التي واكبت تطور البحث النَّحوي عند العرب. ولم ينتج ذلك عن تأثر النحاة بالآثار الأجنبية – كما يزعم بعضهم – لأنَّ العلوم الدينية والأدبية واللغوية والفكرية قد نضجت عند العرب المسلمين في هذه المرحلة، فقد جمعت الأحاديث النبوية الشريفة وصنفت حسب أبواب الفقه واستوى علم الكلام على سوقه وأتى أكله نتيجة لما دار بين الفِرق المختلفة من جدل طويل حول مسائل متعددة (طرابلس، 1986م).

أقسام العلل عند النحاة:

لقد أفردت كتب بعد سيبويه خاصة بالعلل، منها كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي (311هـ) وقد جمع مؤلفه فيه العلل النحوية التي عرفت حتى عصره سواء ما اتصل منها بالحدود وأحكام الإعراب، أو ما اتصل منها بالفروض والظنون الجدلية، وكتاب الخصائص لابن جني وغيرها من الكتب.

أمَّا في عصرنا هذافقد تحدث مازن المبارك عن العلة النحوية حديثاً رصيناً مفصلاً في كتابه النحو العربي، وذلك لما للعلة من أهمية بالغة في النحو العربي، حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقياس النحوي الذي هو حمل غير المنقول على المنقول كما سبق وذكرنا ذلك، وذلك أنَّه لا قياس بلا علة، لذا بلغ الاهتمام بها غايته.

قسَّم النُّحاة العلل إلى ثلاثة أقسام:

العلل الأولى: وسمَّاها بعضهم العلل التعليمية، **والعلل الثواني:** وسمَّاها بعضهم العلل القياسية، **والعلل الثوالث:** وسمَّاها بعضهم العلل الجدلية، وقد ورد ذلك في كتاب الإيضاح: "وعلل النحو بعد ذلك ثلاثة أضرب: العلل التعليمية، والقياسية، وعلل جدلية، فأما العلل التعليقيفهي التي يُ توصل بها إلى تعلّم كلام العرب لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا منها لفظاً، وإنَّما سمعنا بعضاً فقسنا عليه، والقياس كما عرَّفه ابن الأنباري هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه (ابن الأنباري، 1957م) ، وكذلك مذهب الجمهور في ذلك ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب (ابن جني، 1999م)ٍ مثال للعلة التعليمية لما سمعنا: قام زيد فهو قائم، عرفنا اسم الفاعل، فقلنا: ذهب فهو ذاهب، وضرب هو ضارب.

أمَّا العلة القياسية فأن يقال لمن قال: نصبت عمراً بـ (إنَّ) ولِمَ وجب أن تنصب (إنَّ) الاسم؟ الجواب لأنَّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه.

وأخيراً العلل الجدلية النظرية، فكل ما يعتل به في باب (إنَّ) بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأيّ الأفعال شبهتموها(الزجاجي، 1986م)؟

فالعلل منذ نشأتها في النحو العربي إلى أن نضجت على يد الخليل وتجلت في كتاب سيبويه كانت عللاً تعليميةً بسيطةً تهدف إلى تعليم كلام العرب، ولم تتجاوز هذا المفهوم ولذلك لم تكن فلسفية بل كانت نابعة من ذات أنفس النحاة ومرتبطة بطبيعة لغتهم، وهي صدى للحركة العلمية التي قامت عندهم بمظاهرها الدينية والأدبية واللغوية والفكرية. ولم تكن في عهد الخليل قد ترجمت الكتب الفلسفية المنطقية، بل دخل المنطق اليوناني إلى البيئة العربية في القرن الثالث الهجري.

فالعلل التي علل بها النحاة بعيدة كل البعد عن التعليل الفلسفي؛ لأنَّها تطرد على كلام العرب تقبلها النفس وينطوي الحس على الاعتراف بها وهي مواطئة للطباع، وهذا ما صرح به ابن جني بقوله: "ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلَّا والنفس تقبله، والحس منطو على الاعتراف به... فجميع علل النحو إذن مواطئة للطباع (ابن جني، 1999م). ويؤيد موقف هؤلاء النحاة الآخذين بمبدأ التعليل المرتبط بطبيعة اللغة علم اللغة الحديث وخصوصاً العلل التي تقوم على الخفة والثقل.

وخلاصة ما سبق أن العلل الأول في النحو العربي من الأهمية بمكان؛ لأنَّه يتم بموجبها معرفة المرفوع والمنصوب والمجرور والمبني من كلام العرب والاتساع به، وهي علل بسيطة وواضحة، عرفت في البحث النحوي عند العرب منذ عهد عبد الله بن أبي إسحاق ومعروف أنَّه هو أول من بعج النحو وكان أشدَّ تجريداً للقياس، قال عنه يونس: "هو والنحو سواء"(الطنطاوي، 1997).

واستمرت هذه العلل إلى أن استكملت بناءها عند الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه.

إنَّ طبيعة القياس نجدها عند المتكلم الفصيح الذي يقوم بها بنفسه عفوياً دون قصد منه أو تكلف، وأمَّا النحو فهو الذي سيكتشف تلك العملية التي يقوم بها المتكلم نفسه ويحللها مثلما كان يقوم بها ابن جني حيث كان يسأل أعرابياً وهو أبو عبد الله الشجري ويبني أحكامه على أجوبته، فقد ورد قول ابن جني: "وسألته يوماً فقلت له: كيف تجمع دكانا؟ فقال: دكاكين. فقلت:

فسرحانا؟ قال: سراحين. فقلت: فقرطانا؟ قال: قراطين. قلت فعثمانا؟ فقال له الأعرابي: عثمانون.فقال له ابن جني: هلاّ قلت: عثامين. فأجاب الأعرابي أيش عثامين؟ أرأيت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته، والله لا أقولها أبداً (ابن جني، 1999م).

كما أكّد النحاة على أهمية القياس المنطقي في اللغة، وكان ميزاناً لسلامة العلاقات النحوية فحافظوا على حجته في النحو؛ لأنّه يعصم القانون اللغوي عن الخطأ، ولذلك ذهب أبو علي الفارسي: " أخطي في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطي في واحدة من القياس"(ابن جني، 1999م) ويقول ابن جني: "مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس" (عيد، 1989م) وكذلك اهتمَّ به المتأخرون من النحاة وعلماء الأصول، ورأوا أنَّ لا نحو من دون قياس، وفي هذا الجانب يقول ابن الأنباري: "اعلم أنَّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأنَّ النحو كله قياس" (ابن الأنباري، 1957م).

وكان أبو إسحاق أشدُّتجريداً للقياس، ولفهم تلك الرواية فلا بُدَّ من معرفة معنى (التجريد) هو: عزل صفة أو علاقة عزلاً ذهنياً، وقصر الاعتبار عليها، أو ما يترتب على ذلك.(الطنطاوي، 1997م) ويدل هذا المعنى على أنَّ ابن أبي إسحاق قد جعل من القياس الأساس في آرائه النحوية، وتعليلاته اللغوية، وهذا ما دفع القدماء إلى نسبة التوسع في استخدام القياس إليه (ياقوت، 2005م).

وهذا كله هروباً من الوقوع في الخطأ؛ لأنَّ الخطأ في القياس يعني الخطأ في التفكير المنطقي، وأيضاً استخدام الفكر، ومعايير القياس الصحيحة دليل على جوهر العلاقة بين الفكر واللغة، فربطوا إدراك العلاقات النحوية السّلمية بالإدراك العقلي للمرئيات والتعبير عن علاقتها، فالنحو البصري مؤسس في قواعده وقوانينه على منطق علمي أسهم في تحصين اللغة بنحوٍ عربيٍ يعصم تراكيبها مهما تبدلت الألفاظ في دلالاتها وطرق استخدامها، وذلك بتطبيق القياس في النحو، ولم يكتفِ البصريون بتوسيع أصول القياس في اللغة فحسب، بل بيَّنوا الأحكام في تطبيقه والعلل التي أدَّتْ إلى استخدام الأصل نموذجاً يقاس عليه، فكان القياس إمَّا معنوياً و إمَّا لفظياً، فقالوا: عامل لفظي وعامل معنوي(ابن جني، 1999م) ووضعوا نظرية العامل(خير الدين، ص: 181).

نظرية العامل:

استقرَّت فكرة العامل في الفكر النحوي العربي منذ زمن سيبويه ثم توسع النحاة فيها توسعاً كبيراً، فتحدَّثوا عن العامل اللفظي والعامل المعنوي، والعامل القوي والعامل الضعيف، وتقوم فكرة العامل على أساس التعبير عن العلاقات بين أجزاء التراكيب، وهذا يجرنا إلى القول بأنَّ عبد القاهر الجُرجاني أقام نظرية النظم على فكرٍ من نظرية العامل؛ لأنَّ المراد من العلاقات القائمة بين الفعل والاسم والحرف – تلك التي أشار إليها عبد القاهر –هي توخي معاني النحو، وهذه المعاني لم ولن تتم إلاّ وفق نظرية للعامل، قال: (ليس النظم إلاّ تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض) ثمَّ راح يوضح تلك العلاقات القائمة بين الفعل والاسم والحرف، نذكر منها:

أنَّ الاسم يتعلق بالاسم حين يكون خبراً عنه، أو حالاً منه، أو تابعاً...الخ. أو بأن يكون الأوَّل مضافاً إلى الثاني، أو بأن يكون الأوَّل يعمل في الثاني عمل الفعل، وذلك في اسم الفاعل، كقولنا: زيدٌ ضارب أبوه عمراً.

ثمَّ أورد أمثلة لتعلق الاسم بالفعل، فقال: وذلك بأن يكون فاعلاً، أو مفعولاً، فيكون مصدراً قد انتصب به، كقولك: ضربتُ ضرباً، أو مفعولاً به، كقولك: ضربتُ زيداً.

وتحدَّث عن تعلق الحرف بالفعل والاسم وذلك بتوسطه بينهما، فذكر أن العطف هو أن يدخل الثاني في عمل العامل في الأوَّل، وأشار إلى العامل معنى لا لفظاً من الحروف، المتمثل في تعلق حرف النفي و الاستفهام والشرط والجزم بما تدخل عليه(الجرجاني، 1992م).

وانتهى بعد هذا الطواف إلى القول: هذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه، وأضاف قائلاً: "إنَّا نرى هذه كلها موجودة في كلام العرب، ونرى العلم بها مشتركاً بينهم" (الجرجاني 1992م)

فقد أصبحت قضية العامل شيئاً مؤكداً عليه في التحليل النحوي للجملة وبالخصوص عند التحويليين، فقضية العامل تبرز لنا اهتمام النحاة العرب بقضية التحويل التي اعتمدها الغربيون (العالم، ص: 55).

وأخيراً يمكننا القول بأنَ النزعة العقلية عند نحاة البصرة تتمثل في إدراكهم بأنَّ اللغة العربية علم عقلي يقوم على فكرتي الثوابت والمتغيرات، وهذا يرجعنا إلى التدبر واستقراء أصالة اللغة العربية والكشف عن ذلك المنهج العلمي الذي تأسست عليه حتى يتم طرح قضايا النحو العربي بشكل علمي يُبعده عن عملية التلقين التي جعلت نظرة أبناء العربية نظرة فوقية عدائية، لأنَّ الإنسان عدو ما يجهل. ولمعرفة المجهود الذي بذله علماؤنا الأوائل في جمع اللغة وتقعيدها فهذا نلمسه في طريقة جمعهم اللغة المحتج بها شعراً ونثراً وهو لا شك أنَّه راجع للشروط المكانية والزمانية لهذه اللغة وفيها الشعر، فهو ديوان العرب، قال عمر – رضي الله عنه –(كان الشعر علم قومٍ لم يكن لهم علم أصحّ منه) (ابن سلاَّم، ص:44).

لميقبل النحاة كل شعر أولئك الذين عاشوا في عصر الفصاحة وفي بيئتها، بل أخضعوا ما يُروى إليهم إلى القياس، وكانوا يخطئون بعض الشعراء، وهذا عبد الله بن أبي إسحاق يلحن الفرزدق – وهو تميمي يحتج به – في قوله:

مُستقبلين شَمالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا بحَاصِبٍ كَنَديف القطن منثُور

عَلَى عَمائمنا يُلقى وأرحلنـا على زَوَاحِفَ تُزجى مُخّها رِيُر

ويقول له: أالت: على زواحف تُزجيها محاسيرِ. فيهجوه الفرزدق ببيت شعر بقي شاهداً على ألسنة النحاة (ابن سلاَّم، ص: 44):

فلو كان عبد الله مولى هجوتُه ولكنَّ عبد الله مولى مواليا

كما خطَّأ يونس بن حبيب العجاج وولده رؤبة بسبب خروجهما عن القياس فيما يذهبان من اشتقاقات يشتقانها في شعرهما على غير لغة العرب حتى ضاق به رؤبة بن العجاج وقال له: علينا أن نقول وعليكم أن تعربوا.

وهذا بدوره يوضح لنا أنَّ البصريين استندوا إلى النزعة العقلية واحتكموا إلى التفكير والقياس نتيجة تسلل العلوم العقلية كعلمي المنطق والجدل أو علم الكلام اللذين لا يخفى أثرهما في منهجهم، كذلك كان للاجتهاد العقلي والتعليل الذي تسابق إليه النحاة ليظهر كل منهم براعته في الاستنباط العقلي.

وأيضاً ساعد موقع البصرة على شيوع النزعة العقلية في صياغة النحو العربي، فقد كان اليونانيون عنصراً غالباً بهذه المنطقة منذ عهد السلوقيين وبقيت لهم آثار فيها، ومنذ تمصيرها شهدت عناصر مختلفة إلى جانب العرب ذات نزوع فلسفي من فرس وسريان وهنود ويونان. هذا مما جعل البصرة تتميز بالتزامها بالمقاييس المنطقية في استنباط الأحكام النحوية، بينما التزمت الكوفة بأخذ أحكام النحو من كلام العرب في البادية، الأمر الذي جعل نحاة البصرة يعرفون بـ(أهل المنطق) تمييزاً لهم عن نحاة الكوفة (خليل، 1981م).

الخاتمة:

بعد أن مَنَّ الله علينا بإتمام هذا البحث، يمكن أن نجمل نتائج البحث في الآتي:

1- نحاة البصرة أدركوا في وقت مبكر أنَّ اللغة العربية علم عقلي يقوم على فكرتي الثوابت والمتغيرات.
2- تميزت البصرة بالتزامها بالمقاييس المنطقية في استنباط الأحكام النحوية.
3- استند البصريون إلى النزعة العقلية واحتكموا إلى التفكير والقياس نتيجة تسلل العلوم العقلية كعلمي المنطق والجدل أو علم الكلام.
4- ساعد موقع البصرة على شيوع النزعة العقلية في صياغة النحو العربي.

المصادر والمراجع:

1- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط1، 1957م، مطبعة الجامعة السورية.

2- ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، ج1.
3- أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط5، بيروت، 1986م، دار النفائس.
4- أبو بكر محمد بن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط3، بيروت، 1988م، ج1.
5- محمد عيد، أصول النحو العربي، د. ت ، عالم الكتب، بيروت ، لبنان، ط4، 1989م.
6- محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، ط1، 2005م.
7- أمجد طرابلس، نظرة تاريخية في الحركة التأليف عند العرب قديماً حديثاً، ط5، الرباط، 1986م، دار قرطبة.
8- نعيم إبراهيم ظاهر ، الحضارة العربية الإسلامية، دار اليازوري العلمية، 1999م.
9- عبد القاهر الجُرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1413هـ ، 1992م.
10- ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
11- محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تع: سعيد محمد اللحام، عالم الكتب، ط1، 1417هـ - 1997م.
12- علي بن يوسف بن حامد العالم، مدخل إلى دراسة العربية.
13- خليل أحمد خليل، مستقبل الفلسفة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1981م.
14- هبَّال خير الدين، النزعة العلمية في التأصيل النحوي عند نحاة البصرة، المركز الجامعي - ميله.